الباب السادس

أدب الحكومة

النظام طبيعي — العدل اساس الملك — الاصول اللازمة في الحكومة — الحكومة النيابية في الاسلام — بسط رواق الامن — العدل وضبط احوال الرعية — ضرورة انتقاء العمال بالكفاءة — الرشوة علة فساد الشرق قديماً — تنظيم الجندية من اهم دعائم الملك — ولاية القيادة على الجند — مهمة الدولة في العلم — لضمان سير الامور — آداب الملوك الخاصة — شأن الوزير — آداب الوزير — اختيار العمال — حاشية الملوك ومقابلاتهم — طاعة السلطان — احترام السلطان في شخصه .

اذا كان هذا الكون المحكم بعوالمه من افلاك وسيارات وكواكب ثابتة أو شبه ثابتة ونيازك سابحة وعناصر مؤتلفة ومختلفة أو شبه مختلفة انما يقوم كله على نظام ويدور بمقتضى تدبير محكم يحوطه بدقة وترتيب عجيب مع ان صانعه الله تعالى قادر على ان يمسكه بقدرته بلا رجوع الى أسباب عاملة أو نواميس ضابطة من حركات وسكنات وجاذبية عامة الى اشباه ذلك مما هو تقدير العزيز العليم فاحر بالانسان وهو بشؤونه الاجتماعية ذلك الكون الاصغر أن تكون كل أحواله واعماله

العامة جارية هي ايضا على نظام يدير شؤونه ويسوس اموره تلك الشعبية بالاختيارية فمن ثمّ اقتضت ارادة الله سبحانه وتعالى أن لا يصلح الناس فوضى بل لا بد لهم من سلطان وازع وشرع نافذ منه سماوي ومنه ارضي بذا قضت سنة الله في خلقه منذ القدم وفي كل الشعوب والامم ولن تجد لسنة الله تبديلا ولهذا قيل السلطان ظل الله في الارض

بالعدل والنظام قامت السموات والارض وبالعدل والنظام تكون الحكومات الانسانية على الارض في جميع ما هو مطلوب من شؤونها اللازمة منها والواجبة عليها ومبدأ القرآن فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي دائر على محور اقامة العدل وحسن تدبير الشؤون في سياسة الخلق لحب الله له فضلاً عن مبدئه الديمقراطي في الحرية والمساواة بين المسلمين ، فسياسة المصالح وتدبير الامور وفاق مبادئها الحقة ونواميسها الصحيحة بحسب الظروف والمقتضيات في الماديات والادبيات مطلوب من الراعي لرعيته وبعبارة اخرى انه بلا أدنى ريب أساس الحكومة بمقتضى النظام الاسلامي ، ويرجع هذا من تقرير النظام الى بسط رواق الامن وتمهيد سبل استقلال الثروة في الهيئة ونصب

ميزان القضاء العادل بالشرع والقانون لاناله الحقوق ورد المظالم والفصل فى الخصومات والقصاصات ثم الذود عن حياض المملكة والدفاع عنها ثم تمهيد العلم والعلماء وتسهيل أمر نشر المعارف والامر بالمعروف بين الرعية لتسعد في المنويات التي توجب ولا شك السعادة في الماديات بالعمل الفردي على مبدأ الحرية فيه

تلك هي أهم الآداب المطلوبة وبالتالى أعظم الامور والحقوق الواجبة على الحكومة في نظر الاسلام المنوطة بها مما حث عليه الشارع ونزل به الكتاب وقام به العرف الصحيح فكان منه الضمان لسير الامور على محور الاستقامة بما جاء فى الاسلام من مبدأ الشورى وأمر النبي بها للتشريع لان مقام النبوة غير مقام الملك كما لا يخفى ، وغريب ان قد وفقت الامم الغربية الحديثة للمبدأ الدستورى النيابي في الحكومة بمقدار ما بعدت عنه الامم الاسلامية التي لها منه مندوحة صريحة فى تلكم الآيات البينات غير أن الامر انعكس لان حب الملك المفوض جعل أمر الحكومة مطلقة فى الاسلام بشروطها المعلومة التي لم تراعي هى أيضاً حق رعايتها في

تدبير شؤون مصالح العباد مما حفظت مساويه الايام في بطون تواريخها الا قليلاً .

واني لا اريد ان ادخل هاهنا في بسط نظام او ترتيب الحكومات الاسلامية على حسب المصطلحات أو العرف من الامامة أو الخلافة [١] أو السلطان ونحو ذلك وانما أريد ان ابسط آداب الحكومة في الاصول الاربعة الآنفة وما يدخل في هذا عرضاً من ادب الحكام والوزراء والقواد وتنظيم الجندية والعمال والقضاة وما أشبه ذلك على حسب ما هو مسطر عنها في كتبنا الاسلامية [٢] وما يفهم من المبادئ المقررة فيها والامور الملحوظة مما يرتبط بذلك خصوصاً فيما نرتأيه نحن أبناء هذا العصر مما منه اكبر الفائدة على كل حال

فمن أوكد ما حث عليه الشرع والادب الاسلامي في سيرة السلطان بسط رواق الامن واقامة دعائم العمران بتسهيل سبل الزراعة ووسائل التجارة واحياء الصناعة لتسمد الرعية وتنبسط وتغتني في أرزاقها وأقواتها وسائر مرافقها فتنبسط من ثم الحكومة وتزداد أموال الدولة بازدياد الخراج والاعشار وكل

---

(١) راجع الاحكام السلطانية للماوردي (٢) سراج الملوك ونحوه

الضرائب المأخوذة لاقامة دعائم الملك وفي هذا مبلغ القوة للدولة والعزة وعمار بيوت المال بعكس مالو اهمل السلطان امر اقامة تلك المنافع وتيسير سبل انماء الثروة على الرعية فان الجبايات تقل بقدر تلك النقصانات في وسائل العمارية أو اختلال الامن أو تعدي أعوان السلطان بالظلم فى الرعية والاجحاف وارهاف كواهلها بالمظالم والمغارم فان نفوس الرعية تحيال هذا الحال المعكوس بل الفساد المنهى عنه تكسل وتخور العزائم وتثبط الهمم في الاعمال إما للكساد وقيام الصعوبات في الاخذ والعطاء واما لفقدان الامن وكثرة التعدى على الاموال والارواح فمن ثم تقل الجبايات والايرادات لتلك الاسباب المانعة ، فتوطيد دعائم الامن وتأسيس المنافع وتسهيل سبل المرافق سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في التجارة من أجل وأعظم ماحث عليه الشرع الاسلامى وأوجبته المبادئ الاسلامية في آداب السلطان وبالتالى في مبدأ الحكومة الاسلامية

أما الامور العدلية ومافى حكمها من النظام والشؤون الادارية فمن أعظم متحراها وأجل مبادئها اسلاميا « العدل »

وهو أساس الملك ثم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولقد نص الله تعالى في غير ما آية من كتابه العزيز على اقامة قسطاس العدل في الشؤون المختلفة فيما يشجر بين الناس من الخصام والصدام في الحقوق وسائر المعاملات والاحوال الشخصية وضبط الشؤون والآداب العامة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والشرائع الآلهية والنظامات الوضعية التي تستلزمها ظروف الاحوال والمقتضيات الزمانية بحسب المصالح المرسلة كلها تشهد ذلك في جوهره وتبني عليه للنصفة بين الخلق في الحقوق والقصاصات التي هي حياة للامة ولذلك أوجدت الترتيبات اللازمة لاقامة ذلك من انشاء دوائر القضاء المدنية والجنائية فضلاً عن ادارات الشرطة والمسس والحسبة [1]

(تلك الوظيفة الاسلامية المهمة التي تقع في رقبة كل مسلم قادر لانها من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجب في حق القادرين من المسلمين وقد حورها الغربيون الآن فقام على مبدئها عندهم مثل جمعيات منع المسكرات والتدخين وحماية النساء وصيانة الآداب العمومية والجمعيات الخيرية وجمعيات الرفق

---

(١) الاحياء للغزالي

بالحيوان الخ) المنوطين بالضبط والربط ورفع الجور والظلم ومنع الفساد والمحافظة على الامن العام واستتباب الراحة بين الانام وصيانة الآداب ومنع شرور الاسواق في بيوعها وغشها وتطفيفاتها الى اشباه ذلك فشأن هؤلاء الموظفين كالاطباء الصحيين في اعمال الوقاية واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الوقوع في الامراض ومعلوم ان دفع الامر ابتداء أسهل من دفعه بعد الوقوع فيه ، اما القضاة المنصوبون من قبل السلطان للقيام بالفصل في الخصومات وتوقيع العقوبات والقصاصات والاحكام فكالاطباء القائمين بوظيفة التطبيب في الامراض اللاحقة بالاجسام وكل ضروري ولكل وظيفته في الهيئة الاجتماعية .

واذا كانت هذه التدبيرات بهذا المقدار من الاهمية والنفع في نظام الحكومة الاسلامية قديماً حيال اقامة المصالح العامة بين الافراد والامور المشتركة في الرعية فلا جرم وجب وتحتم ان يكون القائمون بها من قبل السلطان من ذوي الكفاءة والاستقامة ولهذا اشترط في نظام الهيئة الاسلامية وآدابها السامية في اختيار القضاة والحكام وسائر العمال ان يكونوا من أهل العلم والتقوى والنزاهة قال المرحوم قاضي قضاة مصر

السابق السيد عبد الله جمال الدين في كتابه الموسوم « بالسياسة الشرعية [1] » بخصوص اختيار القضاة ما نصه « ومما يعتني به كثيراً تولية القضاة فيجب ان ينتخبوا من الناس الذين هم أعلم الناس وأورعهم وأعقلهم ومن المعروفين بالعفة والاستقامة والأمانة خصوصاً ولقد ورد في الحديث الشريف ان الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات » ولقد جاء في الرشوة تلك الآفة التي تبطل المصالح وتفسد الشؤون والنفوس في الهيئة آيات بينات وأحاديث كريمة فقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي كما لعن شارب الخمر وبائعها . والرشوة كما لا يخفى من أمهات علل الشرق وقد جعل لها العقاب الصارم في أصل الدين على الراشي والمرتشي وأنها هي والظلم والعسف والطغيان النفسي لمن أكبر الرذائل وأعظم الفضائح الضارة التي طالما جرت على الرغم من جودة النظام الاسلامي الى أشأم الظلم في المصالح وتقهقر أحوال الرعية واضمحلال أمر السلطان ، والرشوة وما في حكمها هي السحت والربا المحرم وأكل أموال الناس بالباطل

(١) السياسة الشرعية

ولكن الحكام لفساد الاحوال والاخلاق التي كانوا عليها شرهوا وعوّدوا الناس عليها وأبوا قضاء المصالح غالباً الا بها مع انها من شر ما حصل امرؤ من مال طالما أفسد حال صاحبه وأهلك الحرث والنسل وهي اذا اخذت لاحقاق باطل كانت من أشأم الظلم والجور الذي لا يفلت صاحبه من عقاب الله الشديد واذا تنوولت لتيسير مصلحة حق كانت من أعظم أكل أموال الناس بالباطل

على ان ما كان ينتحل في الرشوة من اسم الهدية لهو من الكذب على الله والافتراء على الناس لان للهدية شروطاً وحدوداً وآداباً بين الاخوان والاصدقاء لمجرد المحبة الخالصة المتبادلة وانتحالها بين حاكم ومحكوم ليس في شيء من ذلك البتة جاء في صحيحي البخاري ومسلم عن أبي حميد الساعدي قال « استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازد اسمه ابن اللتيبة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا اهدى اليّ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على عمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الىّ فهلا جلس في بيت أبيه او بيت أمه فنظر أيهدي اليه أم لا والذى

نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته ان كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة إبطه وقال اللهم هل بلغت ثلاثاً »

وقال الشاعر في مثل تلك الهدايا :

إذا أتت الهدية دار قوم تطايرت الأمانة من كواها

وجملة القول ان من أعظم ما يفسد المصالح القضائية والادارية في المملكة انما هو تمادي عمال السوء في أخذ الرشوة وخيانة الدولة فيما ائتمنهم فيه مما جر قديماً الى أشأم المغاب والفساد وتضييع المصالح وتدمير الممالك الأمر الذى قد أوجدت له النظامات الحديثة القوانين واللوائح الادارية لقصاص العمال عمال السوء والضرب على أيديهم حتى تستقيم أحوال المملكة وتنتظم شؤون الرعية ولقد قال المأمون الخليفة العباسي المشهور هذه الحكمة الحكيمة قال « ما فتق علىّ قط من فتق في مملكتى الا وجدت سببه جور العمال »

ولا غرو فالتاريخ أصدق شاهد على أن تسلط العمال بما يعطون من السلطة غير المقيدة بقانون أو نظام أو كفاءة صحيحة موجب لعدم الضمان وموجد للجور والتمادى فى العسف

فيتخذون الرعية خولاً وأموالها دولاً مما جر ويجر الى أشأم الظلم والفساد وانتقاض الاحوال في المملكة فاختيار العمال واجب وتقييدهم بالنظام لازم وانتقائهم من ذوى الاستقامة من أبناء الامة المشهورين بالصدق والاخلاص والعفة والحزم ضربة لازب ولله ما أحكم ماقال الشاعر الحكيم:

وما قادها للخير الا مجرب عليم باقبال الامور كريمها
وما كل ذى لب يعاش بفضله ولكن لتدبير الامور حكيمها
وما سقطت يوماً من الدهر امة الى الذل الا ان يسود ذميمها

أما الاصل الثالث من دعائم قيام المملكة فهو تنظيم « الجندية » للحراسة والذود عن حياض الدولة والامة داخلاً وخارجاً ولقد كان لكل دولة من الدول الاسلامية بل لكل دولة من دول الارض قديمها وحديثها العناية التامة بتنظيم الجندية بحسب المقتضيات الزمانية والمكانية ففي هذا الزمان تخالف هذه النظامات العسكرية ترتيباً وعدداً واسلحة نظامات العصر الذى تقدمنا وذلك العصر يخالف الذى سبقه وهلم جراً والرقي هاهنا مطلوب وواجب حتى يكون استعداد الممالك القائمة والدول ذوات السلطان مناسباً لمقتضيات الاحوال في

حفظ سياج الدولة وبعبارة اخرى مساوياً لما عند الدول القائمة والممالك المناظرة وكافياً لحفظ الامن في داخلها والسلام خارجها وهذا أمر مطلوب ومرغوب فيه وداخل في حكم الآية الشريفة « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » والدول المعاصرة كلها تحرى هذا الامر وتنشده على افضله واكمله كما ترى من عظم استعداداتها الحربية البرية والبحرية بهذا تكون الدولة بين الدول ذات سطوة ويحسب لها الف حساب وتأمن جانب الطوارئ وتصد كل مناوئ لها بالعدوان وتحصل لها من ثم الهيبة والاحترام بين الدول وفي اعين الرعية بما يكون لها من وزان في القوى والسياسة وحسن الادارة الداخلية مما يكون لها من وراثه ولا ريب السلم الحقيقي وبعبارة اخرى السلم المسلح اذا كان البشر قد صاروا في هذا العصر في حال من ارتقاء الشعور لدرجة قد زهدوا معها حقيقة في الحروب ومقتوا سفك الدماء وقتل النفوس مما له اصل في قول الله تعالى في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم بحق اعداءه « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله »

لكن هذا المبدأ في مراعاة السلم وكف العدوان والشر

لا ينبغي البتة مبدأ تجنيد الجنود والاستعداد بها للطوارئ براً وبحراً لحفظ سياج المملكة في داخلها وخارجها لا سيما اذا كانت المملكة مترامية الاطراف متباينة الاقوام فيجدر بالمملكة الاسلامية على كل حال بحكم المبادئ الاسلامية والدولية المصرية اخذ الحذر والسهر والمداومة على انتقاء أحسن الترتيبات العسكرية الفنية والعملية مما له أصل ترغيب في القرآن « ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص » وكل هذا من أمر الجندية يقتضي اغداق الارزاق على الجنود واختيار أجود العدد والسلاح واللباس لاستكمال الابهة والزينة العسكرية وتلك « الخيلاء » الخصيصة بالجندية والتي لا تحمد الا في مشية الجنود بترتيبها المعهود وزيها المعلوم ونظام آدابها العالية التي تحبب فيها النفوس .

قال الامام الطرطوشي في كتابه سراج الملوك في فضل الجندية والحث على العناية بشأنها وما يطلب من الجند من الشجاعة والبسالة في الكر والفر بحسب اصطلاح عصره مانصه « الجند عدد الملك وحصونه ومعاقله وأوتاده وهم حماة البيضة والذابون عن الحرمة والدافعون عن العورة ، وهم جنن الثغور

وحراس الابواب والمدة للحوادث واعداد المسلمين والمدد الذي يلقى العدو والسهم الذي يرمى به والسلاح المدفوع في نحره ، فهم يذب عن الحرم وتؤمن السبل وتسد الثغور ، وهم في الارض حماة الثغور والذادة عن الحريم والشوكة على العدو. وعلى الجند الجد عند اللقاء والصبر عند البلاء ، فان كانت لهم الغلبة فليمعنوا في الطلب وان كانت عليهم فليكسروا الاعنة وليجمعوا الأسنة ويذكروا أخبار غد . وينبغي للملك أن يتفقد جنده كتفقد صاحب البستان بستانه فليقلع العشب الذي لا ينفعه فمن العشب مالا ينفع ومع ذلك يضر فهو بالقلع اجدر ولا يستصلح الجند الا بادرار أرزاقهم وسد حاجاتهم والمكافأة لهم على قدر عنايتهم وبلائهم ، وجنود الملوك وعددها وقف على سعود الائمة ونحوسها ،

وولاية القيادة على الجند من أهم الخطط والوظائف المشروط لها التضلع من الفنون الحربية وصفات الكفاءة العالية من الشجاعة والشهامة فضلاً عن الاخلاق الاخرى التي تصلح للقيادة وتناسبها من الشفقة على الجنود والحنو عليهم بغير ضعف ولا تدلي لدوام الاحترام وحفظ النظام نظام الجندية وشرفها

العالي مع حسن تبصر وتدبير لأقواتهم وصرف أرزاقهم بكل دقة وعناية حتى لا ينفرط عقد الطاعة ولا ينصرم حبل النظام وهو عماد الجندية وسياجها وروحها

وحيث كان الجند هو حامي الذمار والذاب عن الدولة فأحر به أن يكون وقواده أميناً صادق الوطنية والاخلاص لسلطانه ودولته وبلاده لان في « الخيانة » فضلا عن الذلة والمهانة وبيع الشرف العسكري تلف الدولة وسقوطها سواء فيما اذا وجهت سهامها نحو العصيان على السلطة العالية أو نحو ما هو شر منها من خيانة الاوطان. والذي يقرأ التاريخ الاسلامي يرى أن ثورات الجنود وكثرة قيامها وهياجها في الدول الاسلامية على السلاطين قديما أو خياناتها لهم ميلا مع الطامعين في الملك من الامراء والمنازعين فيه من المغتصبين انما كان من أقوى العوامل على ذهاب ريح هاتيك الدول وسقوطها بسرعة باضافة تلك الاسباب الاخرى اليها وسبب كل هذا عدم التقيد بنظام متقن يرجع اليه في قصاصات الجنود على نحو ما نراه اليوم في الاحكام العسكرية وقوانينها الصارمة مما لا يمنع منه شرع ولا عرف حسن ولكن لم تكن الفكر لتذهب اليه في تلك الايام

للأسباب الجمة التي ألمت الملوك بانفسهم وحظوظهم بخاصتهم النكبات من حيث ظنوا النصر والتمهيد لدولة ان صار الجند كما كان الحال في دولة الاتراك بمصر قديما هو الذي ان شاء ولى وان شاء عزل فكان قوله القول ورأيه الفصل ولكن هذا ليس من جودة النظام في شيء ولكل أيام دولة ورجال اذ للسياسة أساطينها وللجندية وظيفتها التابعة

وجملة القول ان الجندية ونظامها من أهم النظامات المطلوبة وألزمها في الهيئات الاجتماعية والهيئة الاسلامية ومسؤوليتها دقيقة عظيمة وعبؤها ثقيل وأدبها كبير بقدر ما شرفها عظيم ومقامها لدى البشر مقام خطير .

أما تمهيد العلم ونشر المعارف في المملكة فلا إخال أحداً يجهل مقدار عناية ملوك المسلمين العظيمة وحكوماتهم السالفة ومبادئ نظامهم نفسه به وكل سيرة السلاطين والخلفاء واحتفالهم بالعلم والعلماء واهتمامهم بالمدارس والمكاتب ومعاهد العلوم والوظائف الخصيصة بالعلم والتعليم مما هو من متعلقات الدولة والتي يجب عليها انشائها بما لها من وظيفة القيامة على الامة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها كلها معلومة من

التاريخ ولقد كان من الاقوال المأثورة وغرر الحكم المنثورة قولهم « الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك » وما كانت تلك الحكومة الا لمصلحة الراعي والرعية ولذلك أوجدت من قديم الزمان في الاسلام تلك التأسيسات العلمية الجمة والتنظيمات المهمة مما كان من ورائه احياء معاهد العلوم وانشاء المدارس والكليات واغداق الارزاق على العلماء والقائمين بوظيفة التدريس والتعليم فيها وفي المساجد والجوامع في كل فروع العلوم المفيدة وتنشيط العلماء والمؤلفين قياما بواجب حق العلم ونشره لتثقيف عقول الامة وتهذيب اخلاقها وتنوير اذهانها فيما ينفعها دنيا وأخرى على ان النظامات والاساليب العصرية في نشر هذا العلم بين الامة لمامزيتها العصرية وموافقتها الذوقية وليس في ذلك كله منها ما يخالف المبادئ الاسلامية بل يمكن ان يقال انها نعمت الوسائط كما يقال نعمت الغاية غاية تعليم الامة ما ينفعها ويفيدها بحسب المقتضيات وأمر صلاح الدنيا موكول فيه الشأن الى اختيار الامة وحسن الاذواق والعرف المتداول كما لا يخفى « انتم بصالح دنياكم ادرى مني بصالح دينكم »

هذه هي الاساطين الاربع التي يقوم عليها أدب الحكومة الاسلامية وبالتالي الاساسات التي يبنى عليها ارتقاء أحوال كل الامم الاسلامية وغير الاسلامية متى ما روعيت على الوجه الأتم وهو عين العدل والاصلاح المطلوب اقامته بين الناس في الحكم والحكومة على أوسع المعاني واجلها بل هو الذي جعل الامم الاوروبية للضمان عليه وللاستيثاق من تمشيته على نسبه الصحيحة واصوله الحقة تستنبط له شكل الحكومة النيابية التي يشارك فيها الشعب حكومته في الحكم لا لشيء آخر سوى الضمان وراحة البال بالاشراف والمشاركة في الامر في التشريع ومراقبة السلطة في التنفيذ مع معرفة حق الملوك مع ذلك واحترامهم واجلال مقاماتهم وطاعتهم بما لا يقل عما اذا كانوا مطلقي التصرف غير مقيدي الحكم بذلك النظام الجليل النظام النيابي بل ربما زاد عليه كما هو مشاهد في ممالك أوروبا الحالية ولقد مر بك ان روح المبادئ الاسلامية ونصوص القرآن لتجيز بل تحتم على نوع ما اتباع هذه الخطة في الحكم وأمر السلطة بما قد ندب اليه من الشورى في الامور وامر النبي نفسه بها وبالنهي عن الظلم والاستبداد بالرأى دون

سؤال اهل الذكر من العلماء والحكماء اى اعيان الامة ورؤسائها وتساوى المسلمين في الحقوق والواجبات العمومية ذلك المبدأ الديمقراطي العظيم الذى قد يغبط عليه الاسلام من ابناء الملل الاخرى بالنظر الى احوالها القديمة ولا غرو فقد جاء في الآية « انما المؤمنون اخوة » وفي الحديث الشريف كما تقدم تشبيه المسلمين بالبنيان يشد بعضه بعضاً ، ثم ان في المبادئ الاسلامية التى بنيها الأئمة المجتهدون في اختيار الخليفة والامام والولاة والقضاة والحسبة ما هو أساس لمبدأ الانتخابات العمومية وانتقاء الحكام الادارين وما وزارة التفويض وأمارته الا من قبيل الوزارات المسؤولة سواء أمام الملوك أو أمام المجالس النيابية التي تشاركها في العمل في النظامات الحديثة ، وجملة القول ان النظامات الاسلامية صالحة باصولها لان ترقي الامم بشرط مراعاة روحها وقبولها للتكييف بحسب المناسبات تحريا للوظيفة العالية التي للحكومة من اقامة قسطاس العدل في الحكومة الموجب للطاعة على أحسنها واطمئنان النفوس البشرية على اكمله .

واكمل الآداب التي يجدر بالملوك والامراء ان يتصفوا

بها في خصوصياتهم بعد الاتصاف بالاخلاق العامة الفاضلة الواجبة عليهم نحو رعاياهم من العدل والسهر على المصالح العامة والرفق انما هو الترفع عن سفاسف الاخلاق والبعد عن مواضع الريب والظنون والدناآت والزهد في استصحاب كبير اللعب والمجون والمجاهرة بالمعاصي الامر الذي طالما اسقط ملوكا ولاشى دولا وفي التاريخ الاسلامي اكبر العبر لذلك — فيجب الترفع عن تلك النقائص واستصحاب الكمال النفسي والحلم والوقار والاناة والحزم لان من يحب ان يكون فوق الناس بسلطانه ينبغي له قبل كل شيء ان يكون فوقهم باخلاقه وآدابه ، والخلاصة ان آداب الملك في شؤونه ينبغي ان تكون مرآة حقيقته في الشؤون العامة لان السلاطين كالافراد اذا ما استحكمت فيهم خصال النقص في النفس انتقصت معها امورهم مع سائر الخلق لم ينفعهم معه كرم ولا سخاء ولا عقل ولا دهاء ولقد بين الشاعر الحكيم أبو الفتح البستي حال السلطان الذي يميل الى اللهو واللعب فقال:

إذا غدا ملك باللهو مشتغلا فاحكم على ملكه بالويل والحرب

وهي حقيقة يرينا اياها التاريخ البشري ذلك الفانوس

السحري للعبر ان هكذا كان مآل كل الملوك من أرباب اللعب واللهو.

وآداب السلطان والخلال التي ينبغي أن يتصف بها ويكون عليها والخصال التي يلزم ان يبتعد عنها ويصون نفسه منها كثيرة عددها المؤلفون ممن كتبوا في الملوك وآدابهم قديماً وحديثاً ولقد عد منها الفخري عندنا في « الآداب السلطانية » أموراً كثيرة كما ذكرها غيره ممن صنفوا في هذا الموضوع الخطير من المسلمين

أما آداب الوزير في مبادئ الحكومة الاسلامية وآدابها فجليلة أيضاً لانه اذا كان السلطان رأس الهيئة الحاكمة فالوزير عضدها وساعد سلطانها قال الامام الطرطوشي في سراج الملوك مستشهداً على فضل الوزير وعظم الحاجة اليه بقصة موسى عليه الصلاة والسلام فيما حكي القرآن عنه « واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي » قال فلو كان السلطان يستغني عن الوزراء لكان أحق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران ثم ذكر حكمة الوزير من تفسير الآية نفسها فقال اشدد به أزري وأشركه في امري ، دلت الآية على ان موضع الوزارة

شد قواعد المملكة وان يفضي اليه السلطان بسجره وبجره افا استكملت فيه الخلال المحمودة ، ثم قال كي نسميك كثيراً ونذكرك كثيراً دلت هذه الكلمة على انه بصحبة العلماء والصالحين وأهل الخير والمعرفة تنتظم أمور الدنيا وأمور الآخرة كما ان أشجع الناس يحتاج الى السلاح وأفره الخيل الى السوط وأحد الشفار الى المسن كذلك يحتاج أجل الملوك وأعظمهم وأعلمهم الى الوزير . »

وآداب الوزير في نفسه أن يكون عادلاً حازماً مخلصاً بصيراً بالامور عارفاً بالمصالح والخطط المباشر لها والمشرف عليها لانه مسؤول عنها أمام السلطان وأمام الله تعالى كما ان السلطان مسؤول عنها أمام الله والامة وحملة الملوك كما يقال وزراؤهم بل هم واسطة عقد الممالك والدول والمحور الذي تدور عليه امورها وسياساتها وتنتظم به كل شؤونها العامة الداخلية والخارجية ، ولقد قيل « نعم النظير الوزير » وقيل « أعظم الاشياء ضرراً على الناس عامة والولاة خاصة أن يحرموا صالح الوزراء والاعوان فتكون أعوانهم غير ذات جدوى وغناء وليحذر الملك أن يولي الوزارة غير المتضلعين كي لا تضيع الامور

كما يحذر أن يتطبب بغير طبيب بصير مأمون »

وكما يطلب من الوزير الحزم في الأمور وتدبير المصالح بمهارة ونشاط يطلب منه أيضاً أن يكون ذا رحمة وشفقة على الرعية مع السلطان ساهراً على مصالحها حتى تدور على محور العدل والنجاح في جميع الشؤون المادية والمعنوية ، وربّ أمر كرهه الملك فتم لما فيه من مصلحة على يد الوزير وجنى من فوائده الصغير والكبير ، وشر ما يكون بخلق الوزير نفاقه وخداعه للسلطان ومداهنته له حباً بالمصلحة الذاتية فان هذا خيانة بل هو من أكبر الخيانات الموجبة لفساد حال الراعي والرعية وعقباه سيئة جداً على من يؤثره من الوزراء على حب المصلحة العامة ومحض الخدمة القومية قال المأمون لوزيره محمد بن زياد « إياك ان تعصي الله فيما تتقرب به الي فيسلطني عليك » وفي تاريخ الاسلام عبر كثيرة في أحوال الوزراء الذين أسقطتهم عيوبهم بأيدي الملوك فراحوا ضحية مساويهم كما راح ملوك كثيرون ضحية ما ارتكبوا من ظلم وجور في رعيتهم أمام الله عز وجل

واذا اعتدل أمر الوزير كان من دأبه العون على انتقاء العمال الاكفاء والاعوان ذوي الدراية والاستقامة ممن حسنت

أحوالهم واستقامت أعوادهم وغزرت معارفهم فلا يكون للصنيعة ثم مدخل ولا للأثرة والمحسوبية وليجة وبذلك تنتظم المصالح وتدور خطط الدولة على محور العدل وحسن السير في جميع فروع اداراتها ودواوينها ولقد تقدم ما فيه الكفاية من حيث ما يجب أن تكون عليه صفة العمال في المصالح الادارية والخطط القضائية ونحوها كما ترمي اليه روح المبادئ الاسلامية وآدابها الجليلة بهذا الصدد العظيم وكما ترى من آثاره الجليلة في نظامات الدول الحديثة

أما حاشية السلطان وبطانته الخاصة مما كان يعبر عنه قديماً بالجلساء والقرناء فيجب ان يتحرى فيهم أكمل الاوصاف واجل الخلال الجديرة بمثل هذا المنصب الرفيع والمقام العالي مقام الشرف بالخدمة في بلاط الملوك فيجب ان يكونوا في حظوتهم بالخلطة وشرف المثول بحضرة الملوك على أكمل ما تقتضيه حال الآداب السلطانية وأبهة الملك وعظمة السلطان وجلاله ووقاره بما لا ينزل بهم مع ذلك الى أحقر منزلة وأخس مقام قد يكون فيه النفاق والرياء فخير الامور مع احترام النفس اعطاء السلطان حقه من التوقير والتعظيم بحسب

الآداب السلطانية ولقد جاء في أدب الباب نصائح جمة في الكتب الخصيصة بأمر الملوك والسلاطين لا حاجة الى التطويل بها هاهنا

وللسلطان في مقابلاته لعماله من الوزراء ورؤساء الدولة وعمالها ورجال الحاشية وموظفيها آداب جمة فللوزراء صفة في المقابلة وللعلماء والرؤساء صفة اخرى ولباقي العمال صفات تتفاوت بتفاوت الدرجات وللملك الرشيد والسلطان الحازم الحكيم ذي الاخلاق الكاملة حيال هذا كله حسن بصارته في مخاطباته ومكالماته وتعاطفاته وظهوره لرعيته بما له من الشأن الجميل والقدوة الجليلة والموعظة الحسنة في مثل الحديث الشريف « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم » ولهذا وجب على السلطان ان تكون له خلال خاصة كريمة وان تعدم منه خصال لا ينبغي ان يتصف بها تبعاً لرفعة مقامه ودقة مرامه

* * *

واذا كان لاقوام لمصلحة الخلق وانتظام أمورهم الاجتماعية الا بالسلطان الوازع والشرع الرادع فأول واجب على الرعية ومن تمام أدبها ومصلحتها نفسها مع سلطانها ونظامها « الطاعة »

التي يتم بها شأن الاجتماع البشري وينتظم حال العمران، والطاعة فيما لا يخرج عما حرمته الشرائع أو القوانين المعمول بها من الزم اللوازم لدوام صلاح الهيئة الاجتماعية وقد أمر بها القرآن المجيد في الآية « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » فقرن طاعة الرسول بطاعة الله تعالى ثم اردفه بطاعة أولي الامر ليستبان ان الأخيرة ان كانت فيما يخالف امراً من أمور الشرع وحقوق الله والنظام البشري الحق فلا طاعة اذن كما جاء في الحديث الشريف « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »

قال الفخري في الآداب السلطانية بصدد الطاعة ما نصه « وأعلم ان للملك على رعيته حقوقا وان لهم عليه حقوقا فأما الحقوق التي تجب للملك على رعيته فمنها الطاعة وهي الاصل الذي ينتظم به صلاح أمور الجمهور ويتمكن به الملك من الانصاف للضعيف من القوي والقسمة بالحق ومما جاء في التنزيل من الحث على ذلك وهي الآية المشهورة في هذا المعنى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » ومن أمثالهم لا إمرة لمن لا يطاع » ولقد فضلوا بالنظر الى حفظ النظام الملك القاهر المطاع على الملك الضعيف الذي

يهمل أمر الرعية فتفسد وينتقض أمر نظامها وطاعتها له مما هو عماد قيام الامم وواسطة عقد حياة الشعوب

فطاعة السلطان واتباع النظام بشروطهما اذن من اوكد ما حث عليه الدين الاسلامي مراعاة للمصلحة العامة لان عدم الطاعة بمخالفة النظام او بالعصيان والقيام في وجه السلطان من شر ما جر ويجر المصائب والويلات على الممالك وتفسد معه شؤون الهيئة وتضطرب له احوالها الخاصة والعامة أيما اضطراب وفي ذلك من الفساد في الارض الممقوت المبطل للمصالح ما فيه لان الناس لا يصلحون فوضى بلا نظام ولا وازع مهما ارتقت مداركهم وسمت عقولهم فلذلك وجب طبيعياً وسياسياً إقامة السلطان وقيامه بالعصبية القومية والسياسية وجعله بمنزلة الرأس المدبر لجميع حركات الاعضاء الاخرى من البدن وهذه لا تصلح لوظائفها الا بالرأس فاذا لم يؤد الرأس وظيفته ويحترم في جميع اشاراته من سائر أعضاء البدن كانت الامة كالساعية الى حتفها بظلفها ولقد شبه العالم الطرطوشي حال الامة التي فقدت السلطان او دخلت في الفوضى فوضى النظام وانتقاض أمر السلطة والسلطان ببيت فيه سراج منير

وحوله فئآت من الخلق يمالجون صنائعهم فبينما هم كذلك طفيء السراج فقبضوا أيديهم للوقت وتعطل جميع ما كانوا فيه فتحرك الحيوان الشرير وخشخش الهام الخسيس فدبت العقرب من مكمنها وفسقت الفأرة من جحرها وخرجت الحية من معدنها وجاء اللص بحيلته وهاج البرغوث مع حقارته فتعطلت المنافع واستطارت فيهم المضار كذلك اذا كان قاهراً لرعيته كانت المنفعة عامة وكانت الدماء في أهلها محقونة والحرم في خدورهن مصونة والاسواق عامرة والاموال محروسة والحيوان الفاضل ظاهر والمرافق حاصلة والحيوان الشرير من أهل الفسوق والدعارة خامل . فاذا اختل أمر السلطان دخل الفساد على الجميع ، ولو جهل ظلم الناس حولا في كفة كان هرج ساعة أعظم وأرجح من ظلم السلطان حولاً وكيف وفي زوال السلطان أو ضعف شوكته سوق أهل الشر ومكسب الاجناد ونفاق أهل الغباوة والسوقة واللصوص والمناهبة ، فبالتأمل في هذا القول وما يرمي اليه من المبدأ والقاعدة الصحيحة من ضرورة وجود الوازع ولزوم استقرار النظام في الامم والشعوب بالتطبيق على أحوال سابقاتها ولاحقاتها نعلم ان ما يصلح الامم غير النظام

ووجود السلطة والسلطان بحسب استعدادها وقابلياتها وان شر ما جلب على الناس ويجلب عليهم الوبال إنما هو الخروج على السلطان او عدم اطاعة النظام فيما جل منه او قل ما دام ليس فيه ما يجحف بحرية الافراد تلك الحرية التي راعاها روح الاسلام وايدها بقواعده الصحيحة وآدابه المنيفة أيما تأييد كما قد حافظ على مبدأ المساواة في الحقوق بما لا مزيد على فضله فيما يطنطن به اصحاب الآراء العصرية في العمران البشري وان تكن مجريات الحوادث كانت كلها تقريباً على العكس مما ترمي اليه آداب الاسلام واصوله الصحيحة

ومن احسن مظاهر الطاعة للسلطان من جهة اخرى احترامه في ذاته وتعظيمه وتوقيره في شأنه وكل شاراته وشارات الامة التي يمثلها في شخصه ثم احترام العمال في وظائفهم ومناصبهم ومراكزهم وجملة القول انه كما وجدت في الاسلام الضمانات القوية والقواعد الاصلية لتنظيم احوال الامة في شؤونها العامة من قبل السلطان وعماله واستقامة احوالها واحواله خصوصاً باقامة العدل والسهر على مصالح الامة وبذل الجهد في كل ما يؤول الى راحتها وغبطتها حساً ومعنى والبعد

عن الظلم البتة باقامة الشرع العادل والقانون الحق فقد وجب فيه ايضاً حيال هذا ولصالح الكافة ذلك الواجب المحتم على الرعية واجب الطاعة للسلطان والرضوخ لعادل النظام وليس معنى هذا انه ينبغي ان كل الناس يستشعرون الحب والميل الخالص للسلطان او النظام بدرجة واحدة سواء بالنظر الى ذاته او بالنظر الى اعماله العامة وعمله او المبادئ الصحيحة المعمول بها بل المراد به ان الناس يجب عليهم مراعاة هذا النظام المستوفي وان يقوموا بالادب الواجب والاحترام اللازم والطاعة الضرورية في الهيئة للسلطان والنظام وكل ما وراء هذا من تملق او لغط وكلاهما قديم في الهيئات الاجتماعيه فربما كان من أولهما الضرر ومن ثانيهما فائدة للسلطان اليقظ لانه يعلم من ذلك اللغط او بعبارة أخرى من ذلك الانتقاد مواضع الضعف والنقص التي تئن منها الرعية وتشتكي فيبادر باصلاحها ورتق فتوقها بمعاونة الحكماء والعظماء من وزرائه وأرباب دولته ورجال مشورته وهو ما تمتلك به القلوب حقيقة وتستصفى به السرائر وتصلح به الاحوال لان الناس بموجب المبدأ الاسلامي احرار واخوة مادامو غير خارجين عن العمل بالشرع المشروع والنظام الحق الموضوع فامتلاك

القلوب انما يكون بعد هذا كله بالمزيد مما يجلب عليهم أسباب الراحة والهناء والرفاهية مما هو في مصلحة السلطان نفسه لانه يزيد الدولة قوة وثراءً والسلطان عظمة ومجداً حقيقياً واذا كان السلطان كما جاء في الاثر الشريف ظل الله في الارض فاحر به أن يكون فيئاً وارفاً وظلاً ظليلاً

الباب السابع

﴿ أدب النفس ﴾

نفس الانسان المخاطبة ـ النفس والقلب والروح ـ الشرور ومداخلها جنود النفس واعوانها ـ فرق ما بين ادراكات الانسان والحيوان ـ استصلاح الارادة ـ أهمية تربية الوجدان ـ تقسيم أدب النفس

قال الله تعالى (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) وقال تعالى (يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية) فدل تعالى بهذا على ان تلك النفس الانسانية الكريمة هي التي عليها المعول في الخطاب وسائر التكاليف وانها القطب الذي تدور عليه عموم أفعال الانسان أي اعمال الجوارح الخادمة ، وكل خطاب القرآن الموجه الى القلب ونحوه « أنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى